دور الأمم المتحدة

في معالجة آثار الإرهاب في العراق بعد عام 2003

أ.م.د. احمد خضير عباس الرماحي
معهد العلمين للدراسات العليا

م.م. بدر داخل بديوي العبدلي
جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية

دور الأمم المتحدة
في معالجة آثار الإرهاب في العراق بعد عام 2003

أ.م.د. احمد خضير عباس الرماحي
معهد العلمين للدراسات العليا
ahmedabbas1984a@gmail.com

م.م. بدر داخل بديوي العبدلي
جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية
baderd.alabdali@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2023/6/2 ، تاريخ: الارجاع: 2023/7/25 ، تاريخ الموافقة: 2023/8/3

لقد حملت مفردة الإرهاب بكم هائل من المفاهيم والدلالات المتباينة والمتناقضة، لأنها تمثل إحدى اهم الظواهر الدولية والاستراتيجية في النظام الدولي، ما لها من تأثير سلبي اقتصادي واستراتيجي وسياسي على السلام والأمن في العالم.

لذلك يحاول البحث التأكيد على أهمية وضع تعريف محدد لظاهرة الإرهاب، ومن ثم توضيح ماهية الأسباب الحقيقية وراء تنامي الإرهاب في العراق بعد عام 2003، وما هي المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في العراق، لاسيما وأن المجتمع العراقي مجتمع متعدد الشرائح الاجتماعية، بالشكل الذي يمكن الإرهابيين من استثمارها لتمرير مشاريعهم المشبوهة، مما يهدد النظام السياسي الديمقراطي في العراق، لذلك بذلت المنظمة الأممية العديد من الجهود لمكافحته ومعالجة آثاره.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي، السلم والأمن الدولي، الأمم المتحدة.

The term terrorism has carried a huge number of different and contradictory concepts and connotations, because it represents one of the most important international and strategic phenomena in the international system, as it has a negative economic, strategic and political impact on peace and security in the world.

Therefore, the research attempts to emphasize the importance of establishing a specific definition of the phenomenon of terrorism, and then clarifying what are the real reasons behind the growth of terrorism in Iraq after 2003, and what are the social and political variables that contributed to the escalation of the pace of terrorist operations in Iraq. Especially since Iraqi society is a society of multiple social segments, which enables terrorists to exploit it to advance their suspicious projects, which threatens the democratic political system in Iraq. Therefore, the United Nations has made many efforts to combat it and address its effects.

Keywords: international terrorism, international peace and security, the United Nations.

المقدمة

تعد ظاهرة الإرهاب أحد أخطر الظواهر الاجرامية التي عرفتها المجتمعات الحديثة لما تمثلها من تهديد خطير للفكر والعقيدة والكيان السياسي والحضاري للشعوب، وهو بأتساع مفهومه أصبح من أبرز التحديات والمهدد الأمني والاجتماعي ذو التركيبة المعقدة لما له من تأثيرات خطيرة بعيدة المدى على الإنسانية كافة، فالإرهاب يمثل أبرز التحديات الأمنية في العالم فقد اتخذ صورا واشكالا متعددة وصيغ مركبة وآليات عمل ذات أشكال متعددة تهدف الى ترويع فرد أو جماعة أو دولة لتحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية والدولية أو الأعراف الاجتماعية السائدة [1].

لقد شغل موضوع الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين اهتمام المجتمع الدولي بمختلف مكوناته دولا، ومنظمات، وهيئات، ووكالات، لما له من خطر جسيم على المجتمعات الإنسانية، وبما يخلفه من انعكاسات واشكالات وتحديات امنية خطيرة وتدمير للممتلكات وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات، وقتل للمدنيين الأمنين وخطفهم وتخويفهم وتهديد لحياتهم، وفي العراق يأخذ هذا الموضوع بعدا أكثر أهمية بحكم معاناة العراقيين وتعرضهم لمختلف صور الجرائم الإرهابية، وتحت مسميات وذرائع مختلفة عرضت سلامة المجتمع وأمنه وتركيبته الاجتماعية ومنتظمة السلوكي للخطر وألقيت الخوف والرعب في نفوس المواطنين، وألحقت الضرر بالاقتصاد والبيئة والمنشآت والاملاك العامة والخاصة، ولكون الإرهاب ذو اثار واسعة ومدمرة ولكونه ينفذ عملياته بقدر كبير من الدقة والحرفية مما اعجزت الدولة عن الإحاطة به، لذا تضافرت الجهود الدولية لسن التشريعات وإصدار القرارات الأممية واتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بمكافحته .

أهمية البحث

تتجسد أهمية الدراسة في طبيعة ظاهرة الإرهاب في الوقت الحاضر والتي اصبحت أكثر تعقيدا وقتلا وتدميرا على جميع المستويات المحلية والاقليمية والدولية، مما يجعل مهمة السعي الى أدارتها واستيعاب صدمة وقوعها أكثر الحاحا، إضافة الى خطورة هذه الظاهرة في العراق وما يترتب عليها من أثار على مستقبل الشعب العراقي والنظام السياسي، وأثار انتقالها بالشكل الذي يهدد أمن دول الجوار، لذلك توضح هذه الدراسة دور منظمة دولية لها ثقلها كالأمم المتحدة في التعامل مع هذه الظاهرة في محاولة لتسويتها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ما يأتي:-

1. تحليل وتفكيك القرارات والمواقف الصادرة من قبل هيئة الأمم المتحدة بخصوص ظاهرة الإرهاب في العراق بعد عام 2003،

2. تحليل ظاهرة الإرهاب في العراق ودراستها بصورة علمية لمعرفة الأسباب المؤدية اليها ومعرفة الدور الذي لعبته هيئة الأمم المتحدة لحلها وتسويتها.

اشكالية الدراسة:

تمثلت إشكالية الدراسة في أن منظمة الأمم المتحدة أصبحت في الوقت الحاضر في مواجهة فعلية تتعلق بمدى نجاحها في تحقيق السلم والامن الدوليين في ظل تحول ظاهرة الإرهاب من المستوى المحلي الى المستوى العالمي، ومن هنا جاءت الدراسة لتوضح **(مدى قدرة منظمة الأمم المتحدة في الحد من ظاهرة الإرهاب في العراق بعد عام 2003).**

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

1- ما مفهوم الإرهاب الدولي؟

2- ما الأسباب الكامنة وراء شيوع ظاهرة الإرهاب في العراق بعد عام 2003؟

3- ما الادوات السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة ظاهرة الارهاب؟

4- ما أهمية القرارات والمواقف الصادرة من قبل منظمة الأمم المتحدة لغرض معالجة ظاهرة الإرهاب في العراق؟

5- الى اي مدى نجحت منظمة الأمم المتحدة في أدائها لمعالجة آثار الإرهاب في العراق بعد عام 2003؟

فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية مفادها أن هناك أسباباً عديدة للإرهاب في العراق بعد عام 2003، متمثلة بأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية اعملت على اهباط الشباب العراقي ودفعه للانضمام للعمليات الإرهابية، بالشكل الذي يهدد النظام السياسي العراقي خاصة والنظام الدولي عامة، لذلك بذلت منظمة الأمم المتحدة العديد من الجهود لمكافحته ومعالجة آثاره.

حدود الدراسة:

يمثل الحد الزمني للدراسة مدة ما بعد عام 2003، اما **الحد المكاني للدراسة** فيشمل الحدود الجغرافية للعراق فقط.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الاستقرائي** لأنه يشير الى عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل الى مبادئ عامة وعلاقات كلية، كما اعتمدت على **المنهج التحليلي** لأنه يوفر الوصول الى الاسباب التي تقوم عليها ظاهرة الإرهاب في العراق والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها ووصف الاسباب التي تدفع بالأمم المتحدة لمعالجتها.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مطالب وكالآتي:-

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الدولي.

المطلب الثاني: الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب في العراق.

المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة في معالجة آثار الإرهاب في العراق.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الدولي

لقد آثار مصطلح الإرهاب جدلا بين الدول والمنظمات الدولية على حد سواء، وذلك لصعوبة توحيد الآراء لوضع مفهوم شامل وتام للإرهاب لخضوع ذلك الى آراء واجتهادات سياسية، اذ ان التعريف الشامل والتام للإرهاب غير موجود، فهناك بعض الدول أيدت وطالبت بوضع تعريف واضح للإرهاب كالدول العربية، وهناك من الدول من عارضت فمثلا نجد الإدارة الامريكية تعتبر اكبر معارض لمن يقوم بوضع تعريف للإرهاب الدولي، بهدف إبقاء الغموض على هذا المصطلح من أجل مصالحها الشخصية [2]، ولكن بالرغم من صعوبة توحيد الآراء وضعت عدة تعاريف للإرهاب.

فلغويا: وردت كلمة الإرهاب في اللغة العربية بمعنى "أرهب" ويعود مفرد الكلمة الى الجذر الثلاثي رهب ومفاده خاف او فزع، وأرهبه واسترهبه أي أخافه أو أرعبه [3]، كما وردت كلمة الإرهاب في سور عدة من القرآن الكريم، وعليه فأن الإرهاب يفيد (الهرب من المكروه). وفي اللغة الفرنسية جاءت كلمة الإرهاب في قاموس "لروس" [4]، بمعنى مجموعة من اعمال العنف من أجل تحقيق اهداف سياسية، وكلمة الإرهاب تقابلها في اللغة الفرنسية "TERRORISME

وهي مشتقة من كلمة "TERREUR" وهي كلمة لاتينية بمعنى جعله يرتعب ويرتجف، وكلمة "TERRORISME" وهي تعني كل مذهب أو توجه يؤمن باستخدام القوة والخوف للوصول الى الهدف المطلوب، وكلمة "TERRORISTE" تعني إرهابي [5]، اما في اللغة الإنكليزية فقد عرفه قاموس "أكسفورد" بأنه استخدام العنف والتخويف به لتحقيق اهداف سياسية [6].

اما من الناحية الاصطلاحية فقد اختلفت وتباينت أراء الفقهاء بخصوص مفهوم الإرهاب سواء من طرف فقهاء الغرب أو العرب، فنجد فقهاء الغرب مثل الفقيه "سلدانا Saldana" * الذي عرفه من خلال مفهومين الأول هو ان الإرهاب عبارة عن افعال إجرامية هدفها الأساس نشر الرعب والفزع كعنصر شخصي، تستعمل فيها وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام، والمفهوم الاخر هو ان الإرهاب يقصد به كل جريمة سياسية أو اجتماعية يؤدي ارتكابها أو الإعلان عنها الى احداث ذعر عام يخلق بطبيعته خطرا عاما، ويقول الفقيه "ليمكن lemkin" ان الإرهاب بصفة عامة يقوم على تخويف الناس بمساهمة اعمال العنف [7]، ويرى سوتيل بأنه العمل الاجرامي المصحوب بالخوف والعنف والفزع بقصد تحقيق هدف أو غرض معين [8]، في حين يعرفه المفكر الأمريكي نعومي تشومسكي بأنه كل محاولة لإخضاع وقسر حكومة ما عن طريق الاغتيال والخطف أو اعمال العنف، لتحقيق أهداف سياسية سواء كان الإرهاب فرديا او إرهاب دولة [9]، اما في الفقه العربي فنجد احمد جلال عز الدين يعرف الإرهاب بأنه عمل عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه للدول والجماعات السياسية، والذي ترتكبه جماعات منظمة بهدف تحقيق اهداف سياسية [10]، ويعرفه الدكتور عبد الوهاب حومد بأنه مذهب يعتمد في الوصول الى أهدافه في الذعر والخوف، وهذا المذهب ذو شقين الاول اجتماعي يرمي الى القضاء على النظام القائم بمختلف أشكاله فيكون النظام الاجتماعي هدفا مباشرا له، والثاني سياسي يهدف الى تغيير أوضاع الحكم رأسا على عقب ولا يتردد في ضرب ممثلي الدولة لضرب الدولة ذاتها[11].

وعلى صعيد الفقه الدولي فقد عرفته اتفاقية جنيف لعام 1937 المتعلقة بمنع الإرهاب والتي تعتبر اول محاولة لقمع الاعمال الإرهابية على انه اعمال جريمة موجهة ضد دولة من قبل دولة أخرى بقصد خلق حالة من الرعب في اذهان اشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص او الجمهور العام [12]، وعرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في القاهرة لعام

1998 بأنه كل عمل من أعمال العنف أيا كانت بواعثه او اغراضه ويقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي بهدف اثارة الرعب بين الناس او ترويعهم بايذاءهم أو تعريض حياتهم وحريتهم وامنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق والاملاك العامة او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر[13]، ويعني حسب الموسوعة السياسية بأنه استخدام العنف بشكل غير قانوني او التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب لغرض تحقيق هدف سياسي معين [14]، فيما عرفته الأمم المتحدة بأنه كل اعتداء على الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة [15]، وعرف بأنه ابتداع متعمد واستغلال مقصود للخوف عبر العنف أو التهديد بالعنف في مسعى لأحداث تغيير سياسي[16]، ويمكن تعريفه أيضا بأنه استخدام غير مشروع للعنف او التهديد باستخدامه، ببواعث غير مشروعة يهدف أساسا الى بث الرعب بين الناس، ويعرض حياة الأبرياء للخطر، سواء قامت به دولة أم فرد، وذلك لتحقيق اهداف غير مشروعة [17]، ما نلاحظه ان كل ما ورد من تعاريف تشترك في أن الإرهاب يجمع كل اعمال العنف التي تهدد سلامة البشرية، وكل الاعمال التي تبث الرعب والخوف في النفوس لتحقيق اهداف سياسية.

المطلب الثاني: الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب في العراق

يمكن تصنيف **الدوافع والأسباب** وراء تفشي ظاهرة الإرهاب في العراق بعد عام 2003 الى مجموعتين من الأسباب **هما:-**

1. أسباب داخلية: وهذه الأسباب متمثلة بتحول بعض وسائل الاعلام ودور العبادة وبعض الأحزاب الى حواضن فكرية لوجستية داعمة للإرهاب، مما قوى شوكة الإرهاب في العراق خاصة في عامي 2006-2007 أي بعد تفجير مرقدي الامامين العسكريين (ع) في سامراء عام 2006 تحديدا، وعليه فأن الانحراف والقصور الذي اتسم به أداء وكالات التنشئة الاجتماعية العراقية قد ولدت الشرارة الأولى او المادة التي انطلق منها الغلو والتطرف من الجماعات الإرهابية التي تدفقت الى الداخل من وراء الحدود بعد عام 2003، ووجهت اعمالها الإرهابية نحو فئات اجتماعية متعددة خاصة ان الفهم الخاطئ الذي خلق صورة من الجهل المرعب ومما جعل الفرد العراقي عرضة للانحراف الفكري والتطرف في السلوك في ضوء وجود بيئة اجتماعية تميزت بسيادة الولاءات الطائفية والعرقية الضيقة في البلاد، مما وفر

المناخ المناسب لبث السموم الفكرية من الجهات التي تحاول زعزعة الأمن والسلم في البلاد، وعليه وجد الارهابيون الحواضن المناسبة لهم في العراق بعد سقوط النظام في عام 2003 بعد ان انهارت مؤسسات الدولة مما مكن بعضهم من التسلل لبعض هذه المؤسسات خصوصا الحساسة منها ليتخذوا منها منطلقا لنشاطهم الإرهابي مثل الوزارات الأمنية ووسائل الاعلام وبعض منظمات المجتمع المدني وغيرها من وكالات التنشئة الاجتماعية [18].

ومن جانب اخر **فإن** أهم الأسباب وراء شيوع الإرهاب يتمثل بالنوازع النفسية، أذ يوجد اشخاص لديهم ميول إجرامية تجعلهم يستحسنون ارتكاب الجرائم بصورة عامة والجرائم الإرهابية بصورة خاصة، نتيجة لعوامل نفسية كامنة في داخلهم تدفعهم أحيانا الى التجرد من الرحمة والشفقة بل والإنسانية وتجعل منهم افرادا يستمتعون بارتكاب الجرائم الإرهابية، وعليه فإن ما قام به النظام السابق قبل عام 2003 من اطلاق سراح عتاة المجرمين والذي لم يشمل معارضي النظام من السياسيين وقادة الرأي والفكر كان سببا مباشرا في انهيار الوضع الأمني في العراق[19]، مما مكن الإرهابيين من إيجاد المناخات المناسبة لممارسة أعمالهم في ضوء سيادة انساق متعددة من جرائم الخطف والاغتيالات التي كانت تمارس على مسمع ومرأى قوات التحالف متعددة الجنسيات، من جانب اخر يعد الإخفاق في التعليم من أهم الأسباب المؤدية الى جنوح الافراد واكتسابهم بعض الصفات السيئة لاسيما انه يعد صمام الأمان في الضبط الاجتماعي مما يدفع نحو حالات من الجنوح الفكري والأخلاقي لدى الافراد، وعلى أساس ذلك يمكن القول ان المجتمع العراقي بما يملكه من نسبه أمية كبيرة تجاوزت السبعة ملايين فرد تتراوح أعمارهم من 15 – 50 عاما وفقا لأخر احصائيات الأمم المتحدة بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق والعقوبات الاقتصادية التي عانى منها الشعب العراقي[20]، فضلا عن الأوضاع الأمنية المتدهورة وتهجير ملايين العراقيين بعد 2003 الامر الذي دفع أبناء العائلات الفقيرة الى ترك الدراسة والبحث عن فرص عمل [21]، خلق ذلك فرصا هائلة امام دعاة الإرهاب مكنتهم من استغلال الوعي المتدني لهذه الفئة من المجتمع لاسيما ان قادة الإرهاب يدركون جيدا ان الانسان الجاهل اكثر انقيادا من غيره لتنفيذ أعمالهم الإرهابية[22]، من جانب اخر فإن حل الجيش العراقي السابق وحل وزارة الاعلام وبعض دوائر وشركات التصنيع العسكري كان سبب في فقدان مئات العوائل العراقية مصادر العيش الكريم، وتراجع في عدد فرص

العمل المتاحة للعراقيين وذلك لتراجع نسب الاستثمار نتيجة تردي الوضع الأمني بعد 2003، كل تلك الأمور مهدت الأرضية الملائمة لتزايد استياء العراقيين وسخطهم من النظام السياسي القائم، الامر الذي جعل بعض ممن انساقوا وراء تبني الفكر الإرهابي المتطرف والقيام بالعمليات الإرهابية يجدون التبريرات المناسبة لإعلان تمردهم على النظام السياسي بكافة مؤسساته وقراراته وبشكل متطرف فظهرت الاعمال الخارجة على القانون والاعمال الإرهابية، وتزامن ذلك مع تزايد اعداد اليتامى بسبب اعمال القتل نتيجة عملية الغزو والاحتلال، كما ان الواقع الاقتصادي المتردي واستمرار تفجير السيارات على المرافق العامة للدولة والتجمعات السكانية أدى الى انسحاب الكثير من الشركات والدول الأجنبية عن مشاريعها الاستثمارية في السوق العراقية ودفع بدول جوار أخرى التراجع عن التزاماتها بإلغاء الديون المستحقة على العراق مما وضع الحكومة امام مهمة عسيرة في إعادة وتأهيل البنى الاقتصادية في ظل الاشتراطات التي وضعتها الدول الغربية ونادي باريس للمانحين وصندوق النقد والبنك الدوليين لإلغاء تلك الديون، وأهم من ذلك فأن ما عاناه الفرد العراقي من احباط كبير بعد تغيير النظام السياسي بسبب سوء أداء المنتظم الحكومي بشقيه التنفيذي والتشريعي في إدارة الدولة بعد انهيار شبه تام لمؤسساته أربك الوضع السياسي والأمني في البلاد، في الوقت الذي كان فيه العراقيون يرغبون ببناء منظومة سياسية تعمل على اصلاح ما دمرته المرحلة السابقة من تحطيم للقيم المادية والمعنوية للبلاد، مما سهل وقوع بعض من كانوا يؤمنون بالتغيير الديمقراطي في ايدي دعاه الإرهاب وتبنيهم الإرهاب بوصفه منهجا أو أسلوبا للمعارضة[23]، إضافة الى ذلك لا يمكن اغفال دور العوامل السياسية في تنامي ظاهرة الإرهاب فالقهر والتهميش والاقصاء السياسي غالبا ما يدفع بالأفراد والطوائف المضطهدة التي لا تستطيع التعبير عن ارائها الى العنف كسبيل للثأر لنفسها والنيل من عدوها [24].

2. الأسباب الخارجية: اما الأسباب الخارجية وراء شيوع ظاهرة الإرهاب واتساع العمليات الإرهابية في العراق فقد جاءت من الدول التي لا تتبنى النهج الديمقراطي، وترى في التغيير الذي شهده العراق خطرا يهددها بالدرجة الأولى، فيما ترى دولا أخرى ان الوجود الأمريكي في العراق يستهدفها بالدرجة الأولى في اطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة، مما دفع هذه الدول الى دعم الإرهابيين، والسماح بدخولهم الى داخل

الأراضي العراقية ومدهم بالسلاح والمال ليستهدفوا العراق بأكمله عن طريق التمويل المباشر للعمليات الإرهابية والفتاوى التي تحلل بغطاء ديني تبني فكر الإرهاب المتطرف او تجنيد الارهابين وتسهيل مهمة وصولهم الى العراق [25] .

المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة في معالجة آثار الإرهاب

اهتم المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بمكافحة الإرهاب واعد لذلك العديد من الاتفاقيات الدولية منها ما تم ابرامه في عهد عصبة الأمم، إذ سبقت عصبة الأمم منظمة الأمم المتحدة في مجال الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب عن طريق تنظيمها لاتفاقية (منع الإرهاب والمعاقبة عليه)، فقد اتخذ مجلس العصبة قرارات كانت تتعلق بقمع الاعمال الإرهابية لكنها لم تكن تمتلك الدقة والالتزام بحيث تخلق تعاون دولي بهذا الشأن، قررت العصبة تأليف لجنة من الخبراء لدراسة هذه المسألة بهدف وضع مسودة اتفاقية دولية لمواجهة العمل الإرهابي، وصدرت هذه الاتفاقية في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 [26]، وحددت المادة(3) منها الأفعال الإرهابية وهي (التواطئ على ارتكاب فعل من الأفعال بقصد إرهاب طرف اخر، التحريض على ارتكابه والمشاركة فيه والمساعدة في ارتكابه)، إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ وبائت بالفشل لعدم إقرارها إلا من دولة واحدة من اصل (24) دولة وقعت عليها [27]، وقد أعقبت هذه الاتفاقية العديد من الاتفاقيات الدولية* في عهد منظمة الأمم المتحدة منها اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في سبتمبر 1963، واتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في ديسمبر 1970، واتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الاعمال غير المشروعة والموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في سبتمبر 1971[28]، ولكن بالرغم من أن هذا الاهتمام يعود الى حقبة السبعينيات إلا انه لم يحظ بالزخم والتأثير في قضايا السيادة الوطنية والاستقلال السياسي الا بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، إذ اصدرت الأمم المتحدة بعد مرور يوما واحدا على هذه الهجمات قراراها رقم 1368 لإدانة هذه الهجمات بشدة، وقرارها رقم 1373 * لإلزام جميع الأعضاء فيها بسن قوانين وطنية عميقة الأثر واتخاذ خطوات عملية لمنع أية أنشطة إرهابية مستقبلا، وهذان القراران هم الاكثر قوة في تاريخ الأمم المتحدة في اطار الحرب على الإرهاب كونهما اجازا وبالأجماع استخدام القوة العسكرية ضد ظاهرة الإرهاب والدول التي تمارسها وتحظ عليها، وبذلك فقد تبنت الأمم المتحدة استراتيجية جديدة لمكافحة الارهاب* [29].

وفي العراق ادانت المنظمة الدولية العمليات الإرهابية التي حدثت في بغداد والنجف من تفجيرات واغتيالات طالت بعض المسؤولين والأشخاص الأبرياء في قرارها ذي الرقم 1511 لعام 2003 وأكدت فيه على وجوب تقديم الفاعلين الى العدالة، والى دعوة الدول المعنية الى منع تمويل وتسليح الإرهابيين او تسهيل دخولهم الى العراق [30]، وعملت على دعم الحكومة العراقية في اطار حربها ضد الإرهاب وملاحقتها للمجاميع الارهابية المسلحة، وفي مقدمتها تنظيم (داعش*) الذي بات يشكل تهديدا ليس للعراق فحسب وإنما لباقي دول المنطقة والعالم، وترجم هذا الدعم برعاية وحضور مؤتمرات إقليمية ودولية منها: مؤتمر بغداد الدولي الذي أقيم في العاصمة بغداد بتاريخ 13.12 آذار/ مارس 2014 تحت عنوان (نحو تضامن دولي لمكافحة الإرهاب) برعاية الأمم المتحدة وحضور (25) دولة و(12) منظمة متخصصة وأربعون باحثا [31]، والذي أكد فيه ممثل الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة في العراق نيكولاي ملادينوف* في كلمته التي القاها الى "ان العنف المتصاعد الذي يحصد اعداد أرواح كبيرة من المواطنين العراقيين يزيد من حجم التحديات التي يواجهها العراق من تعرض نسيجه الاجتماعي للخطر ما يؤدي الى تفاقم الانحدارات السياسية التي تحضن حواضن للجماعات الارهابية" وأضاف المبعوث الأممي "ان بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) تقف على أهبة الاستعداد لتقديم لمساعدة والدعم اللازم من المشورة والخبرات لدعم مساعي العراق لخلق بيئة تمكنه من تهدئة التوترات وارساء اسس المصالحة الوطنية والسلم الاهلي"، واشاد بـ "جهود القوات الأمنية لما تبذله من شجاعة والتزام كل يوم في توفير الحماية للعراقيين من الاعمال الإرهابية" وتابع "في الوقت الذي يعد الرد العسكري عاملاً أساسياً في مكافحة الارهاب، نحث الحكومة العراقية على النظر في السياسات التي تعالج الاسباب الجذرية للظواهر الارهابية من خلال الشراكة والحوار الاجتماعي، وهذا يوجب على الحكومة ايضا العمل على تعزيز قدرة الاجهزة الأمنية في جمع المعلومات واستخدام تقنيات أخرى من شأنها ان تساعد منع العمليات الإرهابية قبل حدوثها، واشار الى "ان العراق لا يقف وحده في محاربة الارهاب فالمجتمع الدولي يعمل بالشراكة والتضامن مع الحكومة والشعب العراقي لمكافحته للإرهاب في العراق وأماكن اخرى عن طريق تبادل الخبرات وبناء القدرات والسياسات والبرامج وصولا الى استئصال هذه الآفة [32].

وفي 13 اذار/ مارس اختتم المؤتمر اعماله بإصدار توصيات عدة تضمنت حظر الخطاب الإعلامي المحرض للعنف والكراهية، وتعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات

وتسليم المطلوبين، إضافة الى تخصيص يوم عالمي لتخليد ضحايا الإرهاب، وتوصل المؤتمر أيضا الى بيان حمل اسم "وثيقة بغداد"، وتضمنت الوثيقة ما يأتي[33]:

1- السعي لتطوير المنظومة القانونية الدولية المتعلقة بالإعلام من اجل حظر الخطاب الإعلامي المحرض للعنف والكراهية والإرهاب، والأنشطة الدعائية التي تروج وتدعم الجماعات الارهابية.

2- تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات، والاستجابة لمتطلبات تسليم المطلوبين والمتهمين بجميع اعمال الارهاب، والتعاون في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب.

3- تقويم جهود المجتمع الدولي في مكافحة الارهاب، وتحديدا الاجراءات العملية التي تتخذها الدول لاستخدام اراضيها لمنع انطلاق الانشطة الارهابية تجاه الدول الاخرى.

4- تطوير القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة الارهاب بما فيها التمويل والتجنيد والتحريض استنادا للمواثيق الدولية وقرارات الأممية ذات الصلة [34].

5- اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الارهاب تشتمل على الجوانب القانونية والوطنية، فضلاً عن معالجة اسبابه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية كافة.

6- حث الدول على تنظيم تدابير وتشريعات وطنية قادرة على منع الارهابيين من استخدام قوانين اللجوء والهجرة للوصول إلى مكان آمن، واستخدام اراضيه كقواعد للتجنيد والتدريب والتخطيط والتحريض، وشن عمليات ارهابية ضد دول اخرى.

7- دعوة الدول لإعداد برامج تربوية وثقافية لتحصين الشباب من التطرف الفكري والثقافي الذي ينمي ظاهرة الإرهاب.

8- دعوة المجتمع الدولي لتحديد يوم عالمي لتخليد ضحايا الإرهاب.

9- تشكيل أمانة عامة لهذا المؤتمر لتنفيذ ومتابعة توصياته والإعداد للمؤتمر القادم لمكافحة الإرهاب.

وفي 15 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا اخرا في باريس بعنوان مؤتمر باريس لأمن واستقرار العراق لدعم العراق في مواجهته للإرهاب، بحضور ممثلو كل من (السعودية والبحرين وألمانيا وبلجيكا وكندا والصين والدنمارك والامارات العربية المتحدة و مصر واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والعراق وإيطاليا والأردن

وقطر والنرويج ولبنان وعمان واليابان والكويت وهولندا والجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة وروسيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي)، وتعهد المشاركون فيه بدعم بغداد في حربها ضد الإرهاب المتمثل بـ (داعش) بكل الوسائل الممكنة بما في ذلك الدعم العسكري [35]، وأهم ما جاء في مقرراته الآتي [36]:

1- أعرب المشاركون فيه عن تمسكهم بوحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته، وأشادوا بالحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء السابق (حيدر العبادي)، وقدم المؤتمرون له دعمهم التام من أجل توطيد سيادة القانون، وتطبيق سياسة التعزيز وحدة الصف الوطني للعراقيين، وتحقيق التمثيل العادل لجميع المكونات في المؤسسات الاتحادية، والمساواة بين جميع المواطنين واتخاذ جميع التدابير الضرورية والفعالة لمحاربة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية التي تمثل خطراً مهدداً للعراق برمته [37].

2- أكد المشاركون على أن تنظيم داعش يمثل خطرا يهدد العراق والمجتمع الدولي بأكمله، وأدانوا الجرائم التي يرتكبها هذا التنظيم بحق المدنيين، ولاسيما الأقليات الأكثر تعرضا للخطر، والتي يمكن وصفها بجرائم ضد الإنسانية، وسيحرصون على معاقبة مرتكبي هذه الجرائم امام العدالة، ويدعمون التحقيق الذي تجريه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان لهذا الغرض.

3- شددوا المشاركون على الضرورة الملحة لإنهاء وجود تنظيم داعش في المناطق التي يتمركز فيها في البلاد، ولهذا الغرض التزموا بدعم الحكومة العراقية الجديدة بالوسائل الضرورية في حربها ضد تنظيم داعش، بما فيها المساعدة العسكرية الملائمة، التي تفي بالاحتياجات التي تعبر عنها السلطات العراقية، شريطة احترام القانون الدولي وسلامة المدنيين.

4 - كما اكدوا على عزمهم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بمحاربة الإرهاب ومكافحة موارده الخاصة بالتجنيد والتمويل وتحديدا قرار 2170[38]، وسيحرصون على حسن تطبيق هذا القرار ويتخذون التدابير الضرورية لكي يحقق هذا القرار غاياته، وانهم في قناعة بضرورة اتخاذ خطوات صارمة من اجل اجتثاث تنظيم داعش، ولاسيما عبر التدابير الكفيلة بالوقاية من

التطرف، وتنسيق العمل بين جميع المؤسسات الأمنية الرسمية، وتعزيز المراقبة على الحدود [39].

5 – وتعهد المشاركون ايضا بمواصلة الجهود المبذولة وتعزيزها على وفق تطور الأوضاع الميدانية بمجال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ المقدمة للحكومة العراقية والسلطات الوطنية لمساعدتها في اعانة المتضررين جراء الاعمال الإرهابية [40]، وأشار الشركاء الدوليون الى استعدادهم لمساعدة العراق في جهوده لإعادة البناء بهدف تحقيق تنمية عادلة لجميع المناطق، ولاسيما عن طريق تقديم الخبرات والمهارات والدعم المالي الملائم. ويذكر ان الوفد العراقي الذي حضر المؤتمر كان برئاسة الرئيس العراقي السابق فؤاد معصوم وعضوية نائبه اياد علاوي ووزير الخارجية إبراهيم الجعفري، وفي 26 نيسان/ ابريل 2018 تم عقده مرة أخرى في باريس بحضور أكثر من 70 دولة ومنظمة دولية واقليمية لمحاربة تمويل التنظيمات الإرهابية.

أما في مجال تخفيف اثار الإرهاب في العراق اتفق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوزراء السابق حيدر العبادي على انشاء صندوق ائتماني مشترك لدعم الاستقرار واعادة الأعمار في المناطق المحررة من سيطرة داعش في صلاح الدين ونينوى وديالى، وفي نيسان/ ابريل 2015 وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة المشروع لأنشاء برنامج تمويل الاستقرار، الذي تأسس رسميا في 11حزيران/ يونيو 2015، بهدف دعم قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المتضررين في المناطق التي تم تحريرها، وحددت وثيقة المشروع أربعة مجالات رئيسية للمشاركة وهي [41]:

1– الاشغال العامة وإعادة تأهيل البنية التحتية الخفيفة، تهتم هذه النافذة بتمويل إصلاحات خفيفة للبنية التحتية الأساسية للعيادات العامة، ومراكز الشرطة، والمباني الحكومية، وشبكات الكهرباء ومرافق المياه، وطرق الوصول.

2– دعم سبل العيش، وتهتم هذه النافذة بتمويل الأنشطة الهادفة الى تحريك الاقتصاد المحلي وتوليد الدخل للأسر المحلية، وخاصة الاسر العائدة الى منازلها بما فيها النساء، وتقديم القروض للشركات الصغيرة ذات التأثير المحلي، وتقديم الدعم للنساء والاسر الضعيفة كلما كان ذلك ممكنا.

3- دعم القدرات، وتهتم هذه النافذة بتمويل الدعم الفني للحكومات المحلية وتعزيز قدراتها على المواجهة الفورية للتحديات التي تنشأ اثناء الاستقرار، والقصد من ذلك تعيين ونشر خبراء فنيين لدعم مهام التخطيط والتنفيذ والمراقبة، وأيضا دعم لجان المرأة في مجالس المحافظات.

4- اما النافذة الأخيرة فهي المصالحة المجتمعية، وتستخدم لتمويل برامج تساعد الوجهاء المحليين والجماعات المحلية في تعزيز التلاحم الاجتماعي والحوار، أي بمعنى تقديم قروض صغيرة للمجتمع المحلي او المنظمات لدعم أنشطة المصالحة المحلية وتدريب الميسرين المجتمعيين على المصالحة مع إيلاء اهتمام خاص للجماعات النسائية المحلية ولبدء عملية العدالة التصالحية[42].

وقد حصلت تكريت على القسم الأكبر من جهود البرنامج، فقد خصص لها (29) مشروعا لإعادة تأهيل البنية التحتية وعودة الاسر النازحة لديارهم، ووفقا لأرقام المنظمة الدولية للهجرة المأخوذة من مصفوفة تتبع النزوح عاد (285.144) فردا منهم (167.430) عادوا الى قضاء تكريت و (48.714) الى قضاء الدور، وهما المنطقتان اللتان يركز عليهما برنامج تمويل الاستقرار، وكانت أنشطة البرنامج متماشية مع خطط الاستقرار الشاملة لمحافظة صلاح الدين، إذ نفذ المحافظ وفريق موظفيه أنشطة الاستقرار المخططة في الموازنة والتي تضمنت إصلاحات على مرافق الخدمات الأساسية في قطاعات الصحة والمياه والكهرباء والخدمات البلدية، فضلا عن اصلاح جسر العلم، وطلب المحافظ ومجلس المحافظة استمرار دعم برنامج الأمم المتحدة لأنشطة سبل العيش مشيرا الى نجاح المشروع وعدم قدرتهم على تنفيذ برامج اشغال عامة مماثلة عبر آليات تخطيطها في الموازنة، وعمل برنامج النقد مقابل العمل والقروض المقدمة للشركات الصغيرة على دعم (500) اسرة وتنظيف احياء وأماكن عامة في المدينة وترميم تسع كليات وثلاثة مباني في جامعة تكريت تستقبل الان (18.000) طالب، إذ تعد الجامعة مكونا مهما من مكونات الحياة والاقتصاد في تكريت وكان ترميمها والدعم المقدم لها عاملا اخر غير مسار الحديث عن النزاع، ووصف قائمقام تكريت عمر التكريتي برنامج النقد مقابل العمل بأنه فعال، مضيفا بالقول: استطعنا من خلال تلك البرامج تنظيف مجتمعنا وتوفير دخل للشباب وابقائهم مشغولين بأنشطة منتجة [43].

وفي نينوى اقرت اللجنة التوجيهية لبرنامج تمويل الاستقرار مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قضاء سنجار وقضاء تلعفر، إذ ان اغلب الاسر في سنوني وربيعة هي مجتمعات زراعية ريفية تعتمد في انتاج الحبوب والقمح والشعير في فصل الشتاء، والخضار والفواكه في فصل الصيف للحصول على الدخل فضلا عن تربية الحيوانات، ومنذ دخول داعش انخفض الإنتاج الزراعي بمعدل 25% (21% من أراضي الحنطة و 28% من أراضي الشعير) بسبب نقص اليد العاملة ومخلفات الحرب المتفجرة ونقص الأدوات والمعدات ونقص المدخلات الزراعية، ويشكل عدم إمكانية الوصول الى الأسواق التقليدية في الموصل أيضا عائقا خطيرا [44]، ولدعم سبل العيش في المجالات الزراعية يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع زيادة توفر الغذاء وتحسين دخل الاسر الريفية بين السكان المتأثرين بالنزاع في ربيعة عبر توفير الأسمدة التي لم تعد موجودة في السوق المحلية، فقد اقام شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لتنفيذ مشروع بكلفة (500.000) دولار عبر برنامج البلدية والمساعدة الذاتية المجتمعية [45]، إذ تدفع هذه العملية المزارعين الأكثر ثراء اقراض البذور للأسر الفقيرة بحيث يمكن للجميع زرع بعض أراضيهم على الأقل، وعبر الارتباط بهذا المشروع سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة الأسمدة الضرورية للزراعة لإفادة اكثر من (1.700) اسرة في قضاء تلعفر[46]، اما في محافظة ديالى نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة التدريبية على الوساطة والمصالحة مع نازحين من ديالى الى مخيمات في السليمانية، لتحسين التلاحم الاجتماعي بين النازحين والمجتمعات المضيفة عبر التوسط في حوارات لبناء مشاريع مجتمعية مشتركة ووضع آليات يمكن بواسطتها التخفيف من المشاكل الطائفية بينهم، وكان الشريك المنفذ الرئيس لهذا المشروع هو المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاعات الذي عمل عبر منظمات غير حكومية محلية، كمنظمة الاعمار والتعليم وصحة المجتمع، ومنظمة الإغاثة المدنية والاجتماعية، ومنظمة الشباب العالمي للوصول الى ثلاثة مخيمات للنازحين، وفي ديسمبر 2015 نجح المركز العراقي في تجنيد (31) متطوعا من مخيمات النازحين لتدريبهم على الحوار والوساطة، وشارك وسطاء الحوار المدربون في قيادة تسع ورشات حوار في مخيمات التدريب الثلاثة شملت (130) متطوعا من بينهم نساء، ولزيادة التدريب على الوساطة والحوارات أنشأ مركز وساطة في احد المخيمات وفي مخيم اخر تم التفاوض للوصول الى المجتمع المضيف، وعموما كان وجهاء المخيم

والمجتمع داعمين جدا لتوسيع المشروع أكثر من كونه سلسلة ورشات العمل بإشراك الشباب والنساء خاصة، فضلا عن ذلك فقد اتاحت هذه الأنشطة فرصة للمنظمات غير الحكومية المحلية لإرساء موطئ قدم أقوى في مخيمات النازحين، وفتحت فرصا جديدة لزيادة ادماج النازحين في أنشطتها [47].

وقالت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق السيدة "ليز غراندي" "ان عملية إعادة الاستقرار في العراق تعد احدى اضخم العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة في أي مكان على الاطلاق، وهناك ما يزيد على (40) موقعا تم تحريرها حديثا منها (25) موقعا تنعم بالاستقرار، وهناك حاليا (1800) مشروع منفصل يجري العمل فيها في (25) مدينة، وان هذا البرنامج يعد برنامج ناجحا جدا ومثير للاهتمام"، مضيفة "وبعد مرور ثلاثة اشهر على نهاية العمليات القتالية عاد بالفعل أكثر من نصف النازحين الى ديارهم [48]، وفي العادة تستغرق عودة الناس الى ديارهم في معظم النزاعات ما يقرب من خمس سنوات عقب نهاية القتال، أما في حالة العراق فقد عاد ما يزيد على نصف النازحين الى ديارهم بالفعل ولم يمر على انتهاء القتال سوى ثلاثة اشهر، وقد تحقق هذا بفضل جهود إعادة الاستقرار للمناطق"[49].

كما اعدت منظمة اليونسكو والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج دعم تعليمي يستهدف مجتمعات النازحين داخليا واللاجئين في إقليم كردستان والموصل وكركوك، بهدف زيادة فرص التعليم والتوظيف للأميين من الفئات الضعيفة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة خاصة الشباب والنساء، ودعم المؤسسات الوطنية والمنظمات المجتمعية في تقديم دورات محو الامية النوعية والتدريب على مهارات الحياة للنازحين داخليا، بتنفيذ المرحلة الأولى التي تضمنت إقامة (17) مركز تعلم مجتمعيا، ومد البرنامج يده الى أكثر من (1.294) مستفيدا مباشرا وأكثر من (6) آلاف مستفيد غير مباشر، وبناء على ذلك تم توسعة البرنامج ليستهدف (1200) مستفيدا جديدا من سن الخامسة عشرة فما فوق منهم (60% نساء)، شمل البرنامج أيضا عدة أنشطة منها بناء قدرات خبراء ومعلمي محو الأمية وتنظيم دورة كاملة من دورات محو الأمية تم تطويرها على وفق المنهج الدراسي العراقي ونفذت عبر مراكز التعلم المجتمعية، وعقد شراكة استراتيجية مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة الهجرة والمهجرين

بهدف زيادة فرص الحصول على تعليم نوعي، وهناك نشاطات إضافية تشمل التدريب على مهارات الحياة الأساسية والاستشارة والتدريب المهني غير الرسمي، كما وصفت مديرة مكتب اليونسكو في العراق السيدة "لويس هاكستاوزن" البرنامج بأنه يوفر للنازحين واللاجئين بدائل حقيقية وملموسة لتقرير مستقبلهم من خلال تزويدهم بمهارات محو الأمية التي يحتاجونها للحصول على فرص عمل افضل وتعزيز اندماجهم الكامل في المجتمعات المضيفة [50].

وفي 14 شباط/ فبراير 2018 اطلق الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريس برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات في العراق خلال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق، بهدف تسريع الأبعاد الاجتماعية لإعادة الاعمار والمساعدة على ضمان أن يشهد الناس تحسنا ملموسا في حياتهم اليومية منذ بداية عملية إعادة الاعمار بدلا من الانتظار لسنوات للاستفادة من مشاريع البنى التحتية والإصلاحات الهيكلية، إذ ركز البرنامج على الأولويات العاجلة المتمثلة في مساعدة الأشخاص الذين عانوا أكثر، وعلى إعادة تنشيط المناطق المعرضة لأعلى مستويات خطر العودة الى العنف [51]، وتعزيز المشاركة السياسية الواسعة والوئام الاجتماعي الشامل، وقالت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق السيدة "ليزغراندي" ان عملية إعادة الاعمار لا تتعلق فقط بإعادة بناء البنية التحتية بل تتعلق بتحسين حياة الناس، لذلك يتضمن هذا البرنامج تسعة عناصر* سيتم تنفيذ ثلاثة منها في المجتمعات ذات الأولوية القصوى، إذ يمكن للتطرف العنيف ان يظهر فيها ما لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الثقة لتلك المجتمعات وبناء ثقتها في الحكومة وإتاحة الفرص الاقتصادية، بينما تكون العناصر الستة الأخرى ذات نطاق وطني تركز على تحقيق اللامركزية في الخدمات الأساسية وتعزيز العوائد المستدامة وتوفير الدعم للنازحين وتسريع عملية المصالحة المجتمعية وتوسيع المشاركة السياسية والاجتماعية [52].

واكدت السيدة مارتا رويدس* في احاطة قدمتها لمجلس الأمن بشأن الجهود الجارية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في اطار البرنامج ان أنشطة برنامج التعافي والقدرة على مواجهة الأزمات مصممة لتسريع الابعاد الاجتماعية لإعادة الاستقرار، وستساعد في ضمان ان يشهد الناس تحسنا ملموسا في حياتهم اليومية مع بداية عملية إعادة الاعمار بدلا من الانتظار لعدة سنوات قبل ان يستفيدوا من البرنامج، إذ ان منذ انعقاد المؤتمر الدولي لإعادة اعمار العراق

في الكويت نفذ البرنامج (53) مشروعا في أربعة مجالات هي الحوكمة وتوفير الخدمات، سبل كسب العيش، والحماية وتحقيق المصالحة، كما أوضحت الممثلة الأممية جنين هينس بلاسخارت* ان البرنامج وطني بطبيعته لأنه يغطي البلاد برمتها ويعمل بميزانية قدرها مليار دولار على مدى عامين، وان جهود تعبئة الموارد متواصلة، وبلغ حجم الأموال التي تم التعهد بالتبرع بها للمشاريع حتى الان أكثر من (300) مليون دولار[53].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018 اطلقت منظمة اليونسكو برنامجا للتعليم في اطار مبادرة "احياء روح الموصل"، لتزويد الشباب بالفرص الاقتصادية من خلال ترميم المدينة القديمة والمعالم الاثرية والمواقع الاثرية [54]، ونظمت لذلك مؤتمرا بالشراكة مع السلطات العراقية في مقر اليونسكو في باريس بهدف توحيد جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي للحصول منها على التزامات مالية راسخة من اجل إعادة اعمار الموصل وانعاشها، وأكدت المديرة العامة للمنظمة السيدة "أودري أزولاي" في كلمتها الافتتاحية للمؤتمر على البعد الإنساني في اطار عملية إعادة اعمار الموصل عبر النهوض بقطاعي الثقافة والتربية، وقالت "ان المنظمة تريد ان تتخذ من إعادة اعمار الموصل العراقية سبيلا لاستعادة مصداقيتها وإظهار كيف يمكن انعاش كيان تعددي منهك مثل اليونسكو" وأضافت ان المنظمة تسعى لتمكين أهالي الموصل من العودة مجددا أطرافا فاعلة في عملية احياء العراق من خلال استرجاع تراثهم الثقافي المشترك وانعاش الحياة الثقافية والتعليمية، وأضافت "ان حضوركم اليوم رسالة تضامن وأمل لإعادة الروح للشعب العراقي وهذا المؤتمر سيعمل أولا على إعادة الروح للموصل وقد بدأنا فعليا بهذا الامر، وسيتم التركيز في العام الأول على توثيق ومسح المواقع المتضررة ورسم مخططات إعادة الاعمار، وفي السنوات الأربع التالية سيجري ترميم منارة الحدباء التاريخية ومسجد النوري الكبير اللذين دمرا في حزيران 2017 على يد تنظيم داعش، بتعهد الامارات بدفع (50) مليون دولار لذلك"، كما ذكرت وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة الإماراتية "نورة الكعبي" ليس فقط إعادة المنارة التاريخية ومسجد النوري بل تشغيل عشرة آلاف شاب موصلي سيقومون بالمساعدة ببناء مدينتهم، وأكثر ما يهمنا هو كيف نعيد لهذه المدينة الروح والحياة من جديد وكيف تكون في عام 2023 مزارا حقيقيا لجميع سواح العالم، ومن جانبه اكد مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون المنظمات الدولية الوزير المفوض ناصر الهين في كلمة له ان هذه المبادرة تشكل نقطة انطلاق لخطة استراتيجية واسعة تسعى لتوحيد جميع الأطراف في

الموصل لإعادة اعمار المدينة عبر النهوض بقطاعي الثقافة والتربية وصون وتعزيز التراث الثقافي، واعرب عن أمله بأن يحقق المؤتمر أهدافه بتوحيد جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي والتوصل الى التزامات راسخة من اجل إعادة اعمار المدينة وانعاشها [55].

وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 2018 وضع الوقف السني بنجاح حجر الأساس للجامع النوري ومجمع المنارة الحدباء اثناء حفل رمزي أقيم في غرب الموصل، وشكل الحفل نقطة البداية الفعلية لمبادرة "احياء روح الموصل" للحفاظ على المباني الاثرية في المدينة القديمة وإعادة بنائها، واكد الدكتور عبد اللطيف الهميم رئيس الوقف السني على ان "إعادة اعمار جامع النوري والمأذنة الحدباء مع منظمة اليونسكو انما هي إعادة الحياة الى المدينة القديمة حيث تمثل هذه الرموز التاريخية نماذج للتعايش السلمي لشعب الموصل والعراق وكذلك هي رموز السلام الدائم في بلدنا"، وتم الحفل بحضور حوالي 200 شخص بما في ذلك المقيمين في المدينة القديمة والاحياء المحيطة لجامع النوري لأنه يشكل البداية الرسمية لبرنامج تدريجي مدته اربع سنوات من الصيانة والترميم وإعادة التأهيل، وسيشمل البدء الرسمي للمرحلة الأولى الأنشطة التشغيلية الأساسية مثل تهيئة الموقع والتوثيق والتخطيط التحضيري لعمليات إعادة البناء، وستتعاون اليونسكو مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة وهذا يمثل مشروعا مشتركا جديدا للوكالتين في البلاد، كما حضر الحفل أيضا "أليس ويبول" نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية الذي شدد من طرفه على ان "عملية إعادة اعمار جامع النوري هي جزء لا يتجزأ من اصلاح البيئة الحضارية في المدينة، وان هذا الرمز الديني والثقافي والتاريخي هو قلب عملية الانتعاش المستدام للموصل وستواصل اسرة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإعمار هذا البلد" [56].

الخاتمـــة

وفقاً لما تقدم يمكن القول ان مساهمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في العراق والحد من اثاره كانت ضرورية، لاتساع حدود الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش وتجاوزه الحدود الوطنية، إلا أن البرامج المجتمعية التي حاولت من خلالها الأمم المتحدة تخفيف اثار الإرهاب تعاني من العجز بعض الشيء لتبنيها معالجات بسيطة لا تتجاوز بضعة أمور وهذا ما جعل مخاطر الإرهاب تتزايد وترتفع حدة التوترات الطائفية، فأنتجت بذلك مخاطر كبيرة على مختلف

المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مما يتطلب ذلك تدخلا اكبر لجميع هيئات الأمم المتحدة في العراق، رغم الإقرار بأن تلك البرامج واجهتها العديد من الإشكالات الداخلية والخارجية التي حدت او عرقلت من فعاليتها كالتجاذبات السياسية بين الكتل السياسية العراقية وانعدام رؤية واضحة بخصوص أولويات توجيه المساعدات وانعدام برامج فاعلة تساند تلك البرامج، ترافق ذلك مع خضوع تلك المساعدات الى الارباك الإقليمي والدولي كعدم التوازن بين محتويات هذه البرامج واعداد النازحين وانعدام التصور الدولي لطبيعة التركيبة المجتمعية العراقية، ما أثر بتالي على مخرجات هذه البرامج وفاعليتها على مكافحة النتائج المترتبة على عملية النزوح في العراق.

الاستنتاجات

1. أثارت الجرائم الإرهابية ولا زالت جدلاً عالمياً واسعاً لما تمثله من خطورة وتهديد لأمن وحياة البشر، وهذا التهديد الخطير الغير مقيد بقانون أو أخلاق والمتسم بالعنف والاستخدام الغير مشروع للقوة، يؤدي بين الفينة والأخرى بأعداد كبيرة من الضحايا الأبرياء ويدمر الممتلكات ويخلق حالة من الذعر، تستهدف تحقيق نتائج اكبر عبر الإضرار بالعلاقات الودية بين الدول أو بين رعاياها وبشكل يهدد السلم والأمن الدوليين.

2. بذلت الأمم المتحدة العديد من الجهود لمكافحة الإرهاب والحد من آثاره في العراق لاسيما بعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي وتجاوزه الحدود الوطنية وسيطرته على مساحات شاسعة من البلاد.

3. تعرضت الأمم المتحدة في العراق للعديد من التحديات الداخلية والتي كان لها دورا كبير في عرقلة فاعلية جهودها في الداخل العراقي، بالشكل الذي جعلها تعاني من العجز بعض الشيء لتبنيها معالجات بسيطة لا تتجاوز بضعة أمور وهذا ما جعل مخاطر الإرهاب تتزايد وترتفع حدة التوترات الطائفية، فأنتجت بذلك مخاطر كبيرة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

التوصيات

1. معالجة بواعث الارهاب والتي هي اساس خروج الظاهرة للوجود، فالقضاء على الاسباب يعني معالجة الظاهرة والقضاء عليها.

2. وضع تعريف جامع ومانع للإرهاب لتحديد ما هو ارهاب وما هو غير ارهاب، أي وضع الحدود والفواصل القانونية لهذا الغرض.

3. وضع اتفاق دولي شامل لمكافحة هذه الظاهرة تشتمل (معالجة الاسباب – وضع تعريف مناسب) وتضع الحدود المعقولة وتبين التزامات الاطراف الدولية ومن كافة النواحي القانونية لتجعل من مهمة مكافحة الارهاب مهمة انسانية تقع على عاتق المجتمع الدولي والانسانية بأجمعها.

المصادر والمراجع:

(1) Arther Kromec, Terrorism, Lesion of Age, South Best press, U.S.A, 2014, p.30.

(2) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا انفردت الولايات المتحدة الامريكية بالسلطة والسيطرة فاعتبرت كل الأفعال المعادية لها ولسياستها من قبيل الافعال الإرهابية، وعلى حد تعبير المفكر الأمريكي "نعومي تشومسكي" (ان مصطلح الإرهاب يطلق فقط على الاعمال التي ترتكب ضدنا نحن الامريكيون، وليس ابدا ما نقوم به ضد الآخرين)، للمزيد ينظر: جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب واحكام القانون الدولي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص19.

(3) دنيا جواد كاظم، الإرهاب في العراق.. دراسة في الأسباب الحقيقية دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 43، العراق، 2011، ص130.

(4) larousse, dictionnaire de francais, premiere, edition, 2005, p.420.

(5) مسعد عبد الرحمن زيدان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام، ط 1، دار الكتاب القانوني للنشر، مصر، 2009، ص14.

(6) Oxford dictionary, learner's pocket, first published, 2008, p.459.

* الفقيه سلدانا هو فقيه اسباني وأستاذ القانون الجنائي في جامعة مدريد.

(7) معوش فروجة، مكافحة الإرهاب الدولي ومدى احترام حقوق الانسان، مذكرة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية، الجزائر، 2013، ص9.

(8) سالم روضان الموسوي، فعل الإرهاب والجريمة الإرهابية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص47.

(9) عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب: إشكاليات نظرية وتحديات عملية (مع إشارة خاصة للعراق)، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2017، ص15.

(10) منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي: جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، دار الفكر الإسلامي للنشر، القاهرة ، 2008، ص40.

(11) سالم روضان الموسوي، مصدر سابق، ص49.

(12) احمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، ط 2، منشورات الحلبي للحقوق، لبنان، 2009، ص37.

(13) انعام عبد الرضا سلطان، تصعيد الإرهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 16، بغداد ، 2010، ص109.

(14) دنيا جواد كاظم، مصدر سابق، ص 130.

(15) عذراء كاظم محمد موسى، مكافحة الإرهاب ونظام الأمن الجماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العراق، 2015، ص 91.

(16) Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Columbia university press, new York, 1999, p. 12.

(17) رعد قاسم صالح العزاوي، الإرهاب الدولي المفاهيم الصناعة والتوظيف وسبل المواجهة، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 33- 34، بغداد ، 2016، ص55. كذلك ينظر: مهدي خليل شديد،

التحديات الاقتصادية للإرهاب وممكنات تجفيفه مع إشارة لحالة العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 7، العدد 1، العراق، 2017، ص58.

(18) زهراء كفاح علي، الإرهاب وأثره على مستقبل التنمية في العراق، 2017، ص14- 15، بحث منشور على الرابط التالي: http://qu.edu.iq/repostory/wp-content/uploads/2017/

(19) اكرم الديراوي، العراق بين عهدين، دار المواقف، عمان ، 2017، ص58.

(20) عبد السلام المومن، الإرهاب: الرمال المتحركة، المنار للطباعة والنشر، القاهرة ، 2017، ص84.

(21) دنيا جواد كاظم، مصدر سابق، ص133- 134.

(22) سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب المضاد، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت ، 2005، ص92.

(23) دنيا جواد كاظم، مصدر سابق، ص134-135.

(24) حسن سعد عبد الحميد، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ، 2017، ص12.

(25) دنيا جواد كاظم، مصدر سابق، ص140.

(26) رشيد صبحي جاسم محمد، الإرهاب والقانون الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية القانون/ جامعة بغداد، العراق، 2003، ص167-168.

(27) طالب شغاتي مشاري الكناني، دور المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة سانت كليمنتس العالمية، بغداد ، 2013، ص 89- 90.

* المعاهدة الدولية هي عبارة عن اتفاق استراتيجي سياسي أو عسكري دولي يعقد بالتراضي بين دولتين او اكثر، موضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها القانون الدولي، ويتضمن حقوقا والتزامات تقع في عاتق اطرافه، وتكون المعاهدة ثنائية اذا كانت بين دولتين، ومتعددة الاطراف او جماعية اذا كانت بين عدد من الدول او بناء في دعوة منظمة دولية، وتحدث اثارا قانونية، أما الاتفاقية فيمكن تعريفها بأنها اتفاق مكتوب بين دولتين او اكثر تحدد التزاماتها وحقوقها في مجال محدد، وتكون أقل اهمية والتزاما من المعاهدة، للمزيد انظر: صلاح البصيصي، المعاهدة الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، المجلد2، العدد 12، النجف الاشرف، العراق، 2009، ص242- 243.

(28) وليد حسن محمد، الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق.. روسيا انموذجا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 61، العراق، 2015، ص185.

* أنشأت الأمم المتحدة بموجب هذا القرار لجنة مكافحة الإرهاب المكونة من 15 عضوا، لتضطلع بدور مهم في الاستراتيجيات العالمية لمكافحة الإرهاب عن طريق مساعدة البلدان على تنفيذ التدابير الرامية لتعزيز قدراتها القانونية والمؤسسية لمكافحة الأنشطة الإرهابية، للمزيد انظر: حسن سعد عبد الحميد، مصدر سابق، ص42.

* اعتمدت جميع دول الأعضاء في 8 أيلول/ سبتمبر 2006 استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي صدرت بموجب قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/60/288) وخطة عمل مرفقة به، هي صك عالمي فريد يعزز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في جانب اربع ركائز، إذ توضح الركيزة الأولى بالتفصيل الظروف التي تؤدي الى انتشار الإرهاب، الثانية تهتم بتدابير منع الإرهاب ومكافحته، والركيزة الثالثة بالتدابير الرامية الى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، والأخيرة تهتم بضرورة احترام حقوق الانسان وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لأي جهد يرمي الى مكافحة الإرهاب، للمزيد انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم 60/288، 2006، الدورة 60، المعقودة في 8 أيلول/ سبتمبر 2006، الوثيقة (A/RES/60/288)، رقمها (N0550486).

(29) وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الإرهاب.. التدخل الدولي في العراق انموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 33- 34، بغداد ، 2016، ص218.

(30) رنا صباح محسن، دور الأمم المتحدة في تجريم الإرهاب الدولي مع الإشارة الى التشريعات الجنائية في العراق، مجلة المفتش العام، وزارة الداخلية، المجلد 2، العدد 18 - 19، بغداد ، 2016، ص 70.

* ولدت داعش من رحم عدد من جماعات التمرد والإرهاب الإسلامية المتطرفة والتي من ابرزها تنظيم القاعدة في العراق وكانت تسمى سابقا باسم دولة العراق الإسلامية، وتعرف أيضا باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام،

وغالبا ما يشار اليها اختصارا باللغة العربية ب- داعش، وفي تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2014 أعلنت الجماعة عن إعادة تسمية نفسها ب- الدولة الإسلامية، للمزيد انظر:

Sylvia Westall, After Iraq gains Qaeda offshoot claims lslamic "caliphate", Reuters, 2014, at: http://www.reuters.com

(31) وليد حسن محمد، الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق.. روسيا انموذجا، مصدر سابق، ص190.

* نيكولاي ملادينوف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق تم تعينه في 2 آب/ أغسطس 2013، ليكون رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI).

(32) كلمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، العراق، 2014، متاح على الرابط التالي: http://www.uniraq.org

(33) وليد حسن محمد، الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق.. روسيا انموذجا، مصدر سابق، ص191.

(34) سلمان محمد ظاهر، الإرهاب بين الفكر التكفيري والجهد الدولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزائر، 2018، ص80.

(35) مؤتمر باريس يتعهد بتقديم "مساعدة عسكرية مناسبة" للعراق، جريدة المدى، العدد 3174، العراق، 2014، متاح على الرابط التالي:
http://almadapaper.net/Details/112944/

(36) جواد الحطاب، ختام مؤتمر باريس.. 30 دولة ومنظمة مع العراق ضد داعش، العربية، 2014، متاح على الرابط التالي:http://www.alarabiya.net

(37) Solvon Refan, Isis, The new Chalinge for Dimocratic States, Wat & co press, England, 2017, p.33.

(38) صدر هذا القرار في 15 آب/ أغسطس 2014، بشأن قطع مصادر التمويل عن المقاتلين الإسلاميين المتطرفين في العراق وسوريا، ومنعهم من تجنيد مقاتلين أجانب، وإدانة تنظيمي " داعش " و " جبهة النصرة " وأعمالهما الاجرامية في البلدين المستهدفين، وتضمن القرار عدة نقاط من ابرزها:

- اعراب مجلس الأمن عن قلقه من تدفق مقاتلين ارهابين أجانب يلتحقون بصفوف بتنظيمي الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وكذلك من مدى انتشار هذه الظاهرة.
- مطالبة دول الأعضاء كافة باتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لمنع تدفق مقاتلين ارهابين اجانب يلتحقون بصفوف الدولة الإسلامية وجبهة النصرة.
- ادانة أي عمل تجاري مباشر او غير مباشر مع هذين التنظيمين او الجماعات المرتبطة بهما، ويؤكد على ان هذا النوع من التعاملات يمثل دعما ماليا للإرهاب، ويخضع من ثم لعقوبات دولية.
- دعوة الهيأة المشرفة على الية العقوبات للبحث بشكل فوري في توسيع قائمة العقوبات بحيث تضيف اليها أسماء افراد وكيانات جدد تدعم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة.
- أجاز القرار استخدام القوة لتطبيق بنوده، وبموجب الفصل السابع من الميثاق، للمزيد انظر: وليد حسن محمد، الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق.. روسيا انوذجا، مصدر سابق، ص192-193.

(39) احمد معاطي، الديمقراطية بين التجربة والتجريد، المواعظ للطباعة والنشر، القاهرة، 2016، ص95.

(40) عبد السميع خاطر، الأطر الإنسانية للتعامل الدولي، دار الحكمة المعرفية، تونس، 2018، ص84.

(41) برنامج تمويل الاستقرار، مكتب العراق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، ص5-6، متاح على الرابط التالي: http://www.undp.org

(42) عبد السميع خاطر، مصدر سابق، ص85.

(43) برنامج تمويل الاستقرار، مصدر سابق، ص11.

(44) تقرير التعافي والاستقرار في المناطق المحررة حديثا من محافظة نينوى، أيار 2015، ص12، متاح على الرابط التالي: http://almubadarairaq.org

(45) Un Documents, No 2115, New York, 2017.

(46) Un Documents, No 2118, New York, 2018.

(47) برنامج تمويل الاستقرار، مصدر سابق، ص23 -27.

(48) New York Times Journal in 2/5/2017.

(49) مقابلة مع نائبة الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق ومنسقة الشؤون الإنسانية في العراق "ليز غراندي"، ترجمة: رشيد جعفر واخرون، مجلة من اجل العراق، المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة في العراق، بغداد، 2017، ص11.

(50) التعلم من اجل تغيير المستقبل: برنامج دعم تعليمي للنازحين داخليا واللاجئين، نشرة الأمم المتحدة في العراق، العدد 2، 2014، ص7، متاح على الرابط التالي: http://www.uniraq.org

(51) Christines Sinece Monuter Journal in 2/ 5/ 2017.

* منها ثلاث عناصر موجهة بشكل خاص الى المناطق التي ربما يظهر فيها التطرف العنيف وهي:

- منع التطرف العنيف: ويشمل هذا العنصر اربع محاور من الجهود هي توفير الدعم والتدريب المهني والخيارات الترفيهية للشباب المعرضين للخطر، تدريب المعلمين على العمل بشكل فعال مع الشباب المعرضين للخطر، اجراء بحوث لمعرفة أسباب التطرف، التواصل مع الأشخاص الذين جرى دفعهم الى التطرف وذلك عن طريق الاستعانة بالزعماء الدينيين وزعماء العشائر والشبكات العشائرية.
- تنشيط المجتمعات المحلية: ويشمل هذا العنصر خمسة محاور من الجهود هي تحسين الأوضاع الأمن ية المحلية، اصلاح المنازل المتضررة، الارتقاء بالأحياء الفقيرة وذات الأوضاع المتدهورة، إعادة بناء الشبكات الاجتماعية، وتوفير الخيارات المتاحة لسبل كسب العيش.
- احياء الزراعة وتجديد منظومات المياه: ويشمل هذا العنصر ثلاثة محاور من الجهود وهي إعادة تأهيل منظومات الراي ومعامل تنقية المياه، وإعادة تأهيل منشآت التخزين والمعالجة، بالإضافة الى منع انتشار الامراض التي تلحق الضرر بالمحاصيل والماشية، اما العناصر الستة الأخرى التي ستنفذ في النطاق الوطني هي، تشجيع حالات العودة المستدامة، تطبيق مبدأ اللامركزية في تقديم الخدمات الأساسية، ودعم الناجين من اعمال العنف، اشراك الشباب وتشجيعهم في الاعمال الحرة، وتوسيع المشاركة السياسية، إضافة الى تعزيز المصالحة المجتمعية من خلال تنقيح المناهج الدراسية للعلوم الإنسانية في المستوى الوطني وترميم مواقع التراث الثقافي في البلاد، للمزيد ينظر: برنامج التعافي والقدرة في مواجهة الأزمات في العراق، الأمم المتحدة في العراق، 2018، متاح على الرابط التالي: http://www.uniraqrrp.org

(52) تصريح الأمين العام، مجلة الأمم المتحدة في العراق، الإصدار الخامس، العدد الأول، 2018، ص 1.

* نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق.

*- جينين هينس بلاسخارت هي سياسية هولندية من حزب الشعب من اجل الحرية والديمقراطية، مواليد 7 نيسان/ ابريل 1973 من مدينة هيرلين، تم تعيينها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في آب/ أغسطس 2018 لتكون ممثلا خاصا له ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، للمزيد انظر: جينين هينيس بلاسخارت، الأمم المتحدة، 2018، متاح على الرابط التالي: https://www.un.org

(53) أسامة مهدي، الأمم المتحدة تدعو سياسيي العراق الى انهاء صراعاتهم واستكمال الحكومة، شبكة ايلاف الإخبارية، 2019، متاح على الرابط التالي: http://www.elaph.com

(54) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام، البند (31) من جدول الاعمال، بشأن الارهاب، 2019، الوثيقة (S/2019/103)، ص19.

(55) حمد زيدان، اليونسكو تنظم مؤتمر "احياء روح الموصل"، شبكة اخبار الان، 2018، متاح على الرابط التالي: http://www.akhbaralaan.net

(56) وضع حجر الأساس لإعمار الجامع النوري في مدينة الموصل القديمة، الأمم المتحدة في العراق، 2018، متاح على الرابط التالي: http://www.uniraq.org